الانتخابات البرلمانية بين الشرعية السياسية وعدم الدستورية

أشـرف أبو الريش

صحفي وكاتب سياسي

ملخص:

جاء حكم المحكمة الإدارية بتأجيل الانتخابات البرلمانية كالرياح التي تأتى بما لا تشتهى السفن فهو بمثابة الصفعة على وجه جماعة الإخوان المسلمين، التي حشدت كافة تابعوها ووضعت الخطط لما بعد الانتخابات لزيادة تمكينها من الحكم بداية من الرئيس وحتى الحكومة التي كانت قد قررت ان يكون الحزب اغلبية داخل البرلمان حتى يمكنها تشكيل الحكومة بالاضافة إلى الانتشار والتفشي كالوباء داخل المؤسسات الحكومية فجعلت على رأس كل مصلحة احد تابعيها حتى تستطيع السيطرة الكاملة على مقاليد الحكم من الالف للياء

ويحتوي التقرير الآتى على التسلسل الزمنى لكل ما حدث خلال الفترة السابقة منذ بداية اعلان الرئيس محمد مرسي انعقاد الانتخابات البرلمانية، وحدوث الخلافات والاعتراضات من جانب المعارضة المصرية لما يروه من خطوة أتت في وقت خاطئ واعلانهم المقاطعة، وخلافهم مع حزب النور السلفي، وزيارة وزير الخارجية الامريكى جون كيري في توقيت متزامن مع اعلان الرئيس انعقاد انتخابات النواب وتأثيرها على الوضع الراهن، وخطة الإخوان التي قامو بوضعها لتنفيذها لما بعد الفوز بالاغلبية في الانتخابات القادمة، وأراء الفقهاء الدستوريين حول مشروعية القرار الذي اتخذه الرئيس من عدمه واراء حول تقسيم الدوائر الانتخابية وهل سيخدم ذلك فصيل بعينه وتأثير ذلك على الساحة السياسية والاقتصادية في مصر.

(أ) الإعلان عن انعقاد الانتخابات البرلمانية

قام الرئيس محمد مرسي مؤخرا بتحديد يوم 22 من أبريل 2013 كموعد لإجراء انتخابات برلمانية جديدة، ولم يكن لدى مصر مجلس نواب منذ يونيو الماضي عندما صدر حكم بحل البرلمان الأخير بعد الإعلان عن القواعد الانتخابية التي قررت أنه غير منصف.

رؤية تركية
2013 - 5
49 - 35

كما أن مجلس الشعب، الذي تم انتخابه العام الماضي بمشاركة شعبية بلغت نسبتها فقط الـ 10 ٪، ظل يعمل كهيئة لسن القوانين المؤقتة، وكانت هيمنة الإسلاميين عليه بنسبة تصل إلى 85 ٪، بقيادة جماعة الرئيس مرسي "الإخوان المسلمين" الامر الذي جعله موضع شك واشتباه في نظر الكثيرين.

(ب) اعلان الاحزاب مقاطعتهم للانتخابات

في العام 2010 وقبل سقوط نظام الرئيس السابق حسني مبارك تفجرت مطالب قوية بمقاطعة الانتخابات البرلمانية آنذاك لوجود دلائل قوية على نوايا النظام لتزويرها، كما ظهرت تلك الدعاوى أيضًا لمقاطعة الانتخابات والاستفتاءات التي أجريت عقب ثورة يناير، بداية من استفتاء الدستور في مارس 2011 وحتى استفتاء الدستور الأخير مرورًا بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية، في وقت ظهرت فيه مطالب أيضًا بإرجاء وتأجيل الانتخابات أو الاستفتاءات لحين تحقيق التوافق بين القوى المتصارعة على المشهد السياسي طيلة الفترة الأخيرة، وهي المطالب المُتجددة الآن[1].

سارعت كتلة المعارضة الرئيسية "جبهة الانقاذ الوطنى" وهي تحالف واسع مكون من الجماعات غير الإسلامية، إلى إعلان نيتها مقاطعة انتخابات أبريل بعد إعلان الرئيس محمد مرسي مباشرة عن موعد الانتخابات الرئاسية.

وعلى الرغم من كل هذه الاحداث السياسة غير المستقرة على ارض الواقع في مصر يوجد فصيل سياسى يسعى لإقامة هذه الانتخابات البرلمانية وتمثل ذلك في الطعن علي حكم الادارية العليا بتاجيل الانتخابات

ومع تزايد الانتقادات الشعبية الموجهة للرئيس مرسي وحزبه، والمصحوبة بالاضرابات واحتجاجات الشوارع، تقدمت الكتلة بسلسلة من المطالب التي تجاهلها الرئيس، أو أنه استجاب لها بوعود ضعيفة كما قامت بتقديم الطعون من أجل تأجيل الانتخابات لما يشوب القانون من عوار يعيبه.

ويشير استطلاع للرأي صدر مؤخرًا عن المركز المصري لبحوث الرأي العام المتعاطف مع الإخوان "بصيرة"، إلى أن شعبية الرئيس قد تراجعت من نسبة مرتفعة بلغت 79 ٪ في "أكتوبر" إلى 49 ٪ فقط في "فبراير".

القوى التي اعلنت المشاركة

ومن أبرز القوى المعارضة التي أعلنت اعتزامها المشاركة في الانتخابات حزب النور السلفي الذي يعد ضمن القوى المعارضة لوقفه ضد نظام الإخوان على خلفية الصدام الأخير بينهما، فضلًا عن حزب الوسط، وحزب مصر القوية، وحزب غد الثورة

بقيادة د. أيمن نور (والذي يشارك رغم اعتراضه على موعد الانتخابات نفسها).

المعارضة قلة

وقللت فصائل الإسلام السياسي بمصر من إمكانية تأثير دعاوى المقاطعة على شرعية الانتخابات، فقام مصدر مسؤول بحزب الحرية والعدالة (الجناح السياسي لإخوان مصر) بالتأكيد في تصريحات خاصة لـ«البيان» أن أعداد المقاطعين وغير المشاركين في تظاهرات ضد حكم الإخوان في الأساس قلة قليلة لن تؤثر على حجم تدفق المصريين على الصناديق وعلى حجم تأييد مرسي بالشارع.. في الوقت الذي يؤكد فيه، عضو مجلس الشعب السابق مصطفى النجار، أن دعوات مقاطعة البرلمان لها وجه سلبي للغاية من خلال إفساح المشهد السياسي كله أمام الإخوان للسيطرة وإحكام سيطرتهم على الدولة بشكل عام.

الإخوان يتمتعون بانضباط هائل ويحتفظون بآلة انتخابية جيدة التأهيل

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه الجبهة صعوبات أخرى أيضًا. فرغم شعبيتها المتراجعة، ما تزال جماعة الإخوان المسلمين تتمتع بانضباط هائل وتحتفظ بآلة انتخابية جيدة التأهيل[2]. كما توجد للإسلاميين الآخرين على يمينها؛ مثل حزب النور، وهو جماعة سلفية "على الرغم من حدوث خلافات مؤخرا بينهم"، شبكات واسعة على مستوى الجذور والقواعد الشعبية، والتي لا يستطيع الاحزاب مجاراتها.

ورغم أن السلفيين ينتقدون الرئيس مرسي علنًا أيضًا، إلا انهم لا توجد لديهم اعتراضات على أجندة الأسلمة التي يتبعها، كما أنهم سيسعدون بالترشح للمناصب من دون وجود منافسين علمانيين على حد تعبيرهم.

تولى الجيش مسئولية البلاد مرة أخرى

ومع زيادة تردى الاوضاع وتزايد الاحتجاجات قامت بعض فصائل المعارضة باقتراح عودة الجيش لتولى مسئولية البلاد مرة أخرى، على الرغم من اتهامهم له مسبقا وقبل تولى الرئيس مرسي الحكم بأنه سلطة فوضوية وغير منظمة

ولكن عمدت فصائل أخرى إلى معارضة ذلك بوصفه غير عادل وغير مشروع، إلا أنهم جميعًا اتفقوا على الاختلاف مع الرئيس مرسي حول الدستور المثير للجدل، والذي استطاع تمريره في ديسمبر الماضي دون الالتفات لأى أراء.

وقامت المعارضة بتعلية سقف مطالبها إلى: تعيين مجلس وزراء ائتلافي، وإجراء تغيير في قوانين الانتخابات التي أصدرها الرئيس كمرسوم في الشهر الماضي، وإقالة نائبه العام.

رؤية الصحف الغربية للمقاطعة

في حين رأت صحيفة «نيويورك تايمز» الامريكية ان مقاطعة المعارضة المصرية للانتخابات البرلمانية هزيمة ذاتية لها.

وذكرت الصحيفة أن قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتقديم 250 مليون دولار في شكل مساعدة إلى مصر يعتبر تصويتا بالثقة في دولة تعتبر عاملا هاما للاستقرار في المنطقة وإن كانت على وشك التعرض لكارثة اقتصادية.

ورأت الصحيفة أنه يجب على الحكومة المصرية والمعارضة خلق التوافق السياسي والاقتصادي حتى يمكن للمساعدة الأمريكية أن تؤتي ثمارها.

وهو ما يؤكد كلام وهدف وزير الخارجية الامريكى جون كيري الذي ألقى بالمسئولية أولا على عاتق الرئيس مرسي الذي يجب عليه إيجاد أرضية مشتركة من أجل أقناع المعارضة السياسية لمشاركته في إجراء الاصلاحات الاقتصادية

وأشارت الصحيفة إلى أن التعاون مطلوب أيضا من المعارضة لأن مصر في أشد الحاجة لمؤسسات ديمقراطية قوية واقتصاد قوي لتحسين أوضاعها والسير قدما صوب مستقبل أفضل مضيفة إنه بدلا من ذلك، تجمعت عوامل كثيرة أدت إلى وقوع أزمات سياسية واقتصادية في البلاد وشوهت الثورة التي أطاحت بالديكتاتور حسني مبارك، وأن آخر هذه العقبات هو اعلان جبهة الإنقاذ الوطني مقاطعتها للانتخابات البرلمانية التي كان مقررا انعقادها اواخر شهر ابريل المقبل.

المعارضة لم تقدم بديل قوى يتحدى الإخوان

وأوضحت الصحيفة أن المعارضة المصرية لم تقدم بعد البديل القوي الذي يمكنه تحدي

جماعة الإخوان المسلمون في صناديق الاقتراع ومن ثم فإن مقاطعة الانتخابات يعد بمثابة هزيمة ذاتية، وأن بعض زعماء المعارضة رفضوا الاجتماع مع كيري بعد حث وزارة الخارجية الأمريكية جميع الأطراف على المشاركة في الانتخابات، وهو ما اتفق مع تصريح الدكتور مراد على المستشار الإعلامي لحزب الحرية والعدالة بأن تلويح المعارضة بالانسحاب من المعركة الانتخابية أكبر دليل على فشلهم في التواصل مع الجماهير[3].

وقال: «لا ارى اى مبرر للمعارضة لمقاطعة انتخابات تجري في ظل إشراف قضائي كامل؛وتحت رقابة من العالم أجمع؛وبمساندة أجهزة إعلام وصحافة تقف بالمرصاد للتيار

شارك في انتخابات مجلس الشعب المصري اكثر من 32 مليون ناخب وهي سابقة لم تحدث من قبل.. ومع ذلك تم حل المجلس بعدم الدستورية في سابقة خطيرة تناست خلالها إرادة الشعب وأصبحت لغزًا

الاسلامي؛ سوى الرعب من أن يكتشف العالم حقيقة شعبيتهم على الأرض».

(جـ) زيارة جون كيري وتزامنها مع إعلان انعقاد الانتخابات(4)

في سياق مساع الولايات المتحدة الامريكية لفرض سيطرتها على دول الربيع العربي ومع الانظمة الحاكمة الجديدة التي تظهر على الساحة بأنها أنظمة اسلامية جاءت من خلال صناديق الانتخاب بطرق تميزهم عن غيرهم من الاحزاب، تزامن طرح الحكومة المصرية لانعقاد انتخابات برلمانية مع أولى جولات وزير الخارجية الامريكي جون كيري بعد تسلمه منصبه، والذي اتى بدوره على مصر كأحد أهم أهدافه في الشرق الاوسط للحديث عن ارساء مبادئ الديمقراطية، وملوحا عن الأجندة والاتفاقات التي وعد بها الرئيس الامريكى باراك أوباما من قبل.

فقد وصف كيري الانتخابات البرلمانية المصرية القادمة، بأنها خطوة حاسمة نحو التحول الديمقراطى، وتحدث عن الحاجة إلى ضمان يجعل الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة، مع ضرورة الإصلاح في قطاع الشرطة، وحماية المنظمات غير الحكومية، وأهمية النهوض بحقوق وحريات جميع المصريين أمام القانون، الرجال والنساء، والناس من جميع الأديان، وذلك بعد مناقشة مطولة مع الرئيس مرسي و قطاع عريض من القادة السياسيين وكبار رجال الاعمال وممثلي

المنظمات غير الحكومية حول التحديات الحقيقية والشاقة التي تواجه مصر، الذين أكدوا على الحاجة إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان، والعدالة وسيادة القانون، وقلقهم الأساسي حول المستقبل الاقتصادي لمصر، الذي بدوره يحتاج إلى حل وسط وجهد شاق من أجل استعادة الوحدة والاستقرار السياسي والتعافي الاقتصادي.

دعم مشروط

ومن أجل التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي ألمح كيري على ضرورة قيام الرئيس محمد مرسي بعمل اصلاحات محلية، في ملاحظة تبدو وأنها شرط من أجل الحصول على القرض والمساعدة.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري "إن الرئيس باراك أوباما تعهد في مايو 2011 بمليار دولار، لدعم الولايات المتحدة للثورة الديمقراطية في مصر"، مشيرا إلى أن هذا الالتزام العميق يعكس دعم واهتمام واشنطن بمستقبل مصر كدولة ديمقراطية، تحركها مشاركة سياسية كاملة، وشراكات أعمال قوية، ومنظمات غير حكومية حيوية، وحريات للجميع.

وأضاف "إن الطريق إلى هذا المستقبل كان وبوضوح صعبا، ولا يزال هناك الكثير من العمل متبقيا"، وشدد على أن الولايات المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم المباشر للمحركات الرئيسية للتغيير الديمقراطي في مصر، "بما في ذلك رجال الأعمال في مصر وشبابها، ولذلك نطلق صندوق المشاريع المصرية الأمريكية، بدفعة أولى 60 مليون دولار، كتمويل حكومي لرأس ماله الآن، وترتفع إلى 300 مليون دولار في السنوات المقبلة"، قائلا "ونحن نعمل مع الكونجرس على تمويل هذا البرنامج وغيره".

وقال كيري "إننا لدينا أيضا تعديل برنامج المناطق الصناعية المؤهلة من أجل المساعدة في زيادة صادرات مصر إلى الولايات المتحدة"، مشيرا إلى أنه من خلال السماح للصادرات المصرية من شركات إضافية تأتي إلى الولايات المتحدة، معفاة من الرسوم الجمركية، فإنه سيتم تحفيز النمو، وتعميق الشراكة، ومساعدة مصر لإضافة الآلاف من فرص العمل.

وأضاف "إن الولايات المتحدة سوف تقدم كذلك استثمارات في الشباب المصري من خلال تمويل مبادرة التعليم العالي لمساعدة الطلاب، وخاصة النساء، والحصول على درجات البكالوريوس والدراسات العليا في العلوم والهندسة، والتكنولوجيا والأعمال".

وقال جون كيري "إنه أشار للرئيس مرسي إلى أنه، وفي ضوء احتياجات مصر الكبيرة، وضمان الرئيس مرسي بأنه يخطط لإكمال عملية صندوق النقد الدولي، فإن الولايات المتحدة ستقدم الآن أول 190 مليون دولار من تعهد الـ450 مليون دولار، لتمويلات صناديق دعم الموازنة في جهد حسن النية، لتحفيز الإصلاح ومساعدة الشعب المصري في هذا الوقت العصيب".

وأضاف "إن الولايات المتحدة تستطيع وتريد أن تفعل أكثر من ذلك، وأكد أن التوصل إلى اتفاق مصر مع صندوق النقد

الدولي يتطلب بذل المزيد من الجهود من جانب الحكومة المصرية، وتأييدا واسعا للإصلاح من قبل جميع المصريين".

(د) خطة الجماعة لما بعد الانتخابات البرلمانية

كعادة جماعة الإخوان المسلمين الاستباق بوضع خطط مستقبلية لمجريات الاحداث قام مكتب ارشاد الجماعة بعقد جلسات مطولة لوضع خطة "ما بعد الانتخابات البرلمانية"، ووردت أنباء عن أن الخطة تهدف إلى تمكين جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة من كافة مرافق الدولة الحيوية، بعد الحصول على أغلبية في البرلمان، و إقالة حكومة الدكتور هشام قنديل وإعادة تشكيل الحكومة من جديد برئاسة أحد قيادات الحرية والعدالة، وأبرزهم المهندس خيرت الشاطر مع الحفاظ على الحقائب الوزارية السيادية دون أي تغيير، بالاضافة إلى تمرير كافة القوانين التي تسهل وتخدم مشروعات الجماعة وتساعدها على السيطرة على مفاصل الدولة من خلال مجلس الشورى وقبل انتخاب البرلمان الجديد.

وأكدت مصادر من جماعة الإخوان المسلمين أن الجماعة ظلمت خلال المرحلة الماضية والتي تجنب فيها الرئيس محمد مرسي توظيف قيادات الجماعة في المناصب القيادية خوفًا من فزاعة الأخونة، ولكن ذلك لم يمنع الإعلام من استخدام تلك الفزاعة، مشيرين إلى أن الحكومة الجديدة ستضم عددا كبيرًا من كوادر وقيادات جماعة الإخوان المسلمين.

ويعكف خبراء حزب الحرية والعدالة على إعداد البرنامج الانتخابي للحزب والذي لا يمثل فقط برنامجا انتخابيا يحمل وعودا خدمية للمواطنين، ولكنه يحمل رؤية عامة وخطة سيسعون إلى تنفيذها بعد تشكيلهم الحكومة القادمة.

إن الجماعة ظلمت خلال المرحلة الماضية والتي تجنب فيها الرئيس محمد مرسي توظيف قيادات الجماعة في المناصب القيادية خوفًا من فزاعة الأخونة

فقال هشام الدسوقي، عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة، إن البرنامج الذي أشرف على إعداده مجموعة من الخبراء والمتخصصين سيتم عرضه على المكتب التنفيذي لحزب الحرية والعدالة لإقراره بشكل نهائي، وهو يمثل جزءًا كبيرًا من برنامج الحكومة القادمة، موضحًا أن الحزب يسعى إلى الحصول على الأغلبية وتشكيل الحكومة وتنفيذ برنامجنا الكامل للنهضة والتنمية.

وأشار الدسوقي إلى أن البرنامج يتضمن خططا عاجلة على رأسها العدالة الاجتماعية والأجور وتحديد حد أدنى وأقصى وتنفيذه ورفع المعاشات، وحل لمشكلة البطالة وتحسين حالة المزارعين، وخاصة تحديد أسعار المحاصيل وتوفير الأسمدة، فضلًا عن الخطط الآجلة والتي تضم عدة مشاريع كبرى، أهمها محور قناة السويس وخطط

أخرى في الساحل الشمالى وغيره سيتم الإعلان عنها في وقت لاحق.

وقال مختار العشري، رئيس اللجنة التشريعية بالحزب، إن برنامج حزب الحرية والعدالة الذي سيخوض به الانتخابات القادمة لن يشهد تغييرا كبيرًا عن البرنامج السابق، وأن الخبراء حاليا يجرون بعض التعديلات عليه، مؤكدًا على أن أهم أولوياته هي المحور الاجتماعي، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى في محور قناة السويس واستصلاح الأراضي به وبسيناء، وجنوب الوادي وخفاجة، ومنخفض القطارة والساحل الشمالي.

وفيما يخص الأجندة التشريعية للحزب في البرلمان القادم، أوضح "العشري" أن البرلمان القادم سيكون عليه أعباء تشريعية كبيرة من خلال تنفيذ الدستور على أرض الواقع، وسن قوانين الخاصة بالهيئات المستقلة ومفوضية الانتخابات، وقوانين الحريات والحقوق وقوانين للحد الأدنى والأقصى للأجور وغيره.

وأشار إلى أن أهمية البرلمان القادم لا تكمن فقط في الجانب التشريعي، بل في مراقبة الحكومة خاصة في ظل عدم قدرة مجلس الشورى الحالى على محاكمة الحكومة، مضيفا أن البرلمان القادم سيحق له تشكيل الحكومة وهو ما يعنى أنها ستكون أول حكومة من اختيار الشعب.

وقال عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، إن حزب الحرية والعدالة يسعى إلى الحصول على الأغلبية في البرلمان

إن التهديدات التي يتحدث عنها البعض غير واقعية ولا أساس لها من الصحة، مشيرًا إلى أن الدستور الجديد كفل للبرلمان الحماية من الحل

القادم ليشكل الحكومة، مضيفًا أن الحزب لن يعتمد على مبدأ المحاصصة في تشكيل الحكومة، مؤكد أن رئيس حزب النور السلفي طالب بعودة قانون الانتخابات البرلمانية إلى المحكمة الدستورية، تجنبا لمخاطر حل مجلس النواب

في المقابل، قال مختار العشرى، رئيس اللجنة القانونية لحزب الحرية والعدالة، إن إعادة قانون الانتخابات للمحكمة الدستورية لا يمثل أهمية، موضحًا أن رقابة المحكمة الدستورية على قانون الانتخابات رقابة سابقة وليست لاحقة، لافتًا إلى أنه بذلك لا فائدة لإعادة القانون، والذي يمثل مضيعة للوقت(5).

وأضاف العشرى أن التهديدات التي يتحدث عنها البعض غير واقعية ولا أساس لها من الصحة، مشيرًا إلى أن الدستور الجديد كفل للبرلمان الحماية من الحل، لأن الرقابة أصبحت سابقة وليست لاحقة.

كما اعتبر الدكتور عصام العريان، نائب رئيس الحزب، في صفحته على "فيس بوك"، أن المطالبة بعودة قانون الانتخابات البرلمانية

للمحكمة الدستورية العليا "دوران في حلقة مفرغة".

وأضاف: "إذن لا حاجة لإعادة قانون الانتخابات إلى المحكمة مرة أخرى".

قانون الانتخابات وآراء فقهية

بدأت الأزمة حين طرح مجلس الشورى قانونًا للانتخابات البرلمانية تم إرساله للمحكمة الدستورية العليا لإبداء رأيها فيه ومزاولة حقها الدستوري في الرقابة السابقة على القوانين، فأصدرت المحكمة تقريرًا منفصلًا بشأن عدد من المواد التي احتواها القانون وملاحظات بشأنها، فراح مجلس الشورى يُعدل تلك المواد على حسب ملاحظات المحكمة الدستورية العليا، ومن ثم تم رفع القانون لرئيس الوزراء الذي رفعه بدوره إلى الرئيس محمد مرسي لإقراره.

وكان على المجلس أن يرسله أولا للمحكمة الدستورية بعد تعديله لمزاولة دورها، وهو ما لم يتم بسبب العجلة في طرح القانون وتعجل الشورى فيه.

وضع غير دستوري

ويرى الفقيه الدستوري والقانوني شوقي السيد أن الوضع الحالي يعد غير دستوري من حيث عدم إحالة القانون إلى المحكمة الدستورية العليا، مشيرًا إلى ضرورة أن يكون القانون معبرًا عن روح العدالة من خلال عدالة توزيع الدوائر.

ويعتبر السيد الإشكالية الحالية التي يتعرّض لها القانون ناتجة في الأساس عن أن جماعة الإخوان المسلمين تحاول بشتى الطرق تصفية حساباتها مع المحكمة الدستورية وفرض هيمنتها على المؤسسة القضائية والسلطة التشريعية بصفة عامة، وأن تلك المحاولات ربما تكون "القشة التي تقسم ظهر النظام الحالي وتسقطه للأبد".

تقسيم الدوائر يخدم فصيل بعينه

يؤكد مراقبون أن القانون في صورته الحالية به عدد من المواد المثيرة للجدل وأبرزها ما يتعلق بتقسيم الدوائر، خاصة أن التعديلات التي أقرّها المجلس على القانون لا تعد ترجمة واقعية لملاحظات المحكمة الدستورية بل كانت التفافًا حولها، لاسيما فيما يتعلق بضرورة أن يكون المرشح أدى الخدمة العسكرية الإلزامية، في الوقت الذي اعتبر فيه البعض أن التيار الإسلامي خاصة الإخوان المسلمين يحاولون السيطرة على المؤسسة القضائية بشكل عام ويتجاهلون قراراتها ويمارسون الاستقواء عليها من أجل تمرير القوانين التي تخدم أهدافهم.

فيقول القيادي في حزب الوفد طارق تهامي[6] أن القانون «يشوبه العوار» نظرًا لعدم إعادته للمحكمة الدستورية مجددًا.

ويؤكد تهامي صعوبة الطعن على المجلس نفسه حال انعقاده لأن هناك مادة تحصن المجلس عقب انتخابه، ومن ثم فإن هناك طعونا ودعاوى قضائية مرتقبة من أجل إسقاط ذلك القانون قبيل انعقاد المجلس، وهي الدعاوى التي يتم الترتيب إليها كي تخرج في صورة مناسبة.

ويتفق معه الدكتور أحمد البرعى[7]، وزير القوى العاملة الأسبق، المتحدث الرسمى باسم جبهة الإنقاذ الوطنى،بأن الجبهة تطعن على قانون الانتخابات أمام المحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة وعلى قرار اللجنة العليا للانتخابات ببدء تلقى طلبات الترشح لانتخابات مجلس النواب، وترتكز في طعنها على مواد تقسيم الدوائر الانتخابية التي صيغت بطريقة تعسفية دون مراعاة للصالح العام، وما بها من خلل – على حد وصفه – بما يؤكد وجود مصلحة لفصيل سياسى من هذا التقسيم، ويعكس حرمان قوى المعارضة، وهو ما أكدته المحكمة الدستورية في حيثياتها التي قالت فيها إن تقسيم الدوائر غير عادل ويتنافى مع مواد الدستور في الإخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

وأن «قانون الانتخابات سمح بالمخالفة لقانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم 127 لسنة 1980 بأن يترشح لمجلس النواب من سبق استثناؤه من أداء الخدمة العسكرية طبقًا لمقتضيات أمن الدولة، في حين أنه ما دام هذا الأخير قد استثنى للسبب المتقدم فلا يكون مقبولًا أن يُسمح له بالترشح للمجلس النيابى الذي يتولى مهمتى التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية». وتابع: «التعديل خضع للمصلحة الخاصة وليس العامة لبعض أعضاء جماعة الإخوان والسلفيين والجماعة الإسلامية».

العودة للدستورية ليست شرطًا

والموقف القانونى للقوى السياسية الداعية لمقاطعة الانتخابات، فقال د.ابراهيم

عنانى أستاذ القانون في كلية الحقوق بجامعة عين شمس[8] إنه اذا كان الاتجاه للمقاطعة على أساس أن قانون مباشرة الحقوق السياسية كان يجب عرضه بعد التعديل على المحكمة الدستورية مرة اخرى لتقرها قبل الدعوة إلى التصويت بالانتخابات البرلمانية،فهذا الكلام عار عن الصحة القانونية.

وأكدد.عنانى أن نصوص الدستور الجديد لم تلزم صراحة مجلس الشورى باعتباره الجهة التي تتولى سلطة التشريع حاليا باعادة عرض تعديلات القانون على «الدستورية «وبالتالي ما دامت ملاحظات المحكمة وتعديلاتها تمت،فالقانون سليم تماما ولن يترتب على الطعن ضده الغاء الانتخابات.

واوضح استاذ القانون أن مسألة صياغة التعديلات الخاصة بالنصوص القانونية

من اختصاص خبراء اللجنة الدستورية والتشريعية بالمجلس وليس بالضرورة أن تتم مراجعتها من المحكمة الدستورية العليا خاصة اذا كانت هذه الرقابة اللاحقة تستغرق وقتا فد يترتب عليه تأجيل الانتخابات البرلمانية وتشكيل مجلس النواب القادم

التأجيل يسمح بإجراء تعديلات على نصوص الدستور

يؤكد الفقيه القانوني والدستوري محمود الخضيري[9] أنه حال إقرار تأجيل انتخابات مجلس النواب في مصر فإن ذلك يعني إجراء تعديلات على نصوص الدستور المصري الذي تم تمريره والموافقة عليه من قبل الشعب، نافيًا أن تكون الأمور متعلقة بشخص الرئيس المصري محمد مرسي الذي لا يستطيع وفق الدستور أن يرجئ الانتخابات.

(هـ) الحكم بتأجيل الانتخابات البرلمانية[10]

لقي حكم محكمة القضاء الاداري بتأجيل انتخابات مجلس النواب قبولا من كافة الأطراف والقوي السياسية.

وفي نفس الوقت و فور صدوره أكدت رئاسة الجمهورية على احترامها الكامل للحكم وقالت في بيان لها «أن احترامها لأحكام القضاء يأتي إعلاءً لقيمة دولة القانون والدستور وتحقيقًا لمبدأ الفصل بين السلطات».

وكان المستشار القانوني للرئيس المصري قال في وقت سابق إن الرئاسة من حقها الطعن على الحكم[11].

كما أكد طارق العوضي امين اللجنة التشريعية بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي[12] ان قانون الانتخابات كان به اكثر من عوار دستوري وبالتالي كان سيسفر عن مجلس نواب غير دستوري وكان سيحكم بحله لا محالة.

وأوضحت المحكمة في حيثيات حكمها انها بنت الحكم على شيئان **أولهما** : انه كان يتوجب على مجلس الشوري ان يعيد عرض القانون مرة أخرى على المحكمة الدستورية بعد التعديلات.

وثانيا: انه في ظل الدستور الحالي وبعد ان أصبح نظام الدولة برلماني وليس رئاسي فلا يمكن إقرار القوانين إلا بعد عرضها على مجلس الوزراء وتوقيعه عليها.

كما تحدثت الحيثيات على فكرة مجلس الدولة ان الدعوة للانتخابات هو من **أعمال السيادة طبقًا للدستور الحالي وهذا من صميم مجلس الوزراء.**

التأجيل يصب في مصلحة الأخوان

ويقول العوضي انه "مع ان حكم الدستورية الذي لا يعتبر مسيسًا على الإطلاق بإيقاف انتخابات مجلس النواب أتى متوافقًا مع مطالب القوى الثورية والسياسية بل والشارع إلا انه يصب في مصلحة الإخوان".

واوضح ان هناك العديد من المحافظات كانت هناك استحالة لاجراء الانتخابات بها أو حتى تقديم أوراق الترشيح أصلًا؛ كما ان هناك مشكلة تأمين الانتخابات من جانب الشرطة والعلاقة بين الجيش والسلطة ليست في أحسن حالاتها بالإضافة إلى وجود احتقان شديد بالشارع لا يجب تجاهله.

ويرى ان الإخوان المسلمين كانوا يراهنون على ان قوى المعارضة سوف تسير نفس نهج الاستفتاء على الدستور وذلك ان تأتي وتراجع عن المقاطعة في اللحظة الأخيرة وتخوض الانتخابات وجاء تأجيلها فرصة لممارسة المزيد من الضغوط على عدد من الاحزاب المقاطعة للانتخابات للقبول بخوض الانتخابات مقابل مزايا كبيرة.

ويرى انه من فوائد تأجيل الانتخابات ان يهدئ من حالة الاحتقان في الشارع باعتبار ان منع هذه الانتخابات كان احد اهداف الثوار كما ان امام مجلس الشورى الان مجموعة من القوانين الخطيرة يحرص الإخوان على تمريرها.

كما يعمل الإخوان في هذه المدة وبعد نتائج اتحادات الطلاب وخسارتهم بها على استعادة ثقة الشارع فيهم.

الحكم هدية من السماء

ورحب عمرو موسى رئيس حزب المؤتمر والقيادي بجبهة الانقاذ بحكم محكمة القضاء الإداري بوقف إنتخابات مجلس النواب وإحالة قانون الانتخابات إلى المحكمة الدستورية.

وقال: "لطالما طالبت بتأجيل الانتخابات لأسباب من بينها مدى دستورية قانون الانتخابات بالإضافة إلى مدى مواءمة تاريخ إجرائها مع الظروف السياسية والأمنية في مصر، والمتمثلة أمامنا الآن في أحداث بورسعيد، المحلة الكبري والمنصورة وكذلك القاهرة وغيرها. وهذا كله إلى جانب الأوضاع الاقتصادية المتردية والمنتظر وصولها إلى نقطة نفاذ احتياطي النقد الأجنبي في ذات الفترة الزمنية المقررة لإجراء الانتخابات".

ويري موسى إن إجراء الانتخابات في هذا الوقت بالذات صعب قبوله وإن تأجيل الانتخابات يخلق موقفًا جديدًا يتعلق بوضع الانتخابات ومصداقية الإعداد لها، بل تأكيد مصداقية الانتخابات ذاتها.

وقال إن وقف الانتخابات ليس مجرد حكم للقضاء وإنما "هدية من السماء فلنتدبر الأمر دون عناد إن وقف الانتخابات في مصلحة الجميع".

من فوائد تاجيل الانتخابات ان يهدئ من حالة الاحتقان في الشارع باعتبار ان منع هذه الانتخابات كان احد اهداف الثوار كما ان امام مجلس الشورى الان مجموعة من القوانين الخطيرة يحرص الإخوان على تمريرها

ويؤكد ان الفترة التي يمنحها قرار الوقف تفتح الباب لاحتمالات عديدة كثير منها إيجابي ويعطى أملًا.

ضرورة احترام الحكم والطعن عليه

وأكدت الجماعة الاسلامية وذراعها السياسي وحزبها البناء والتنمية على ضرورة احترام حكم القضاء الإدارى الصادر الأربعاء 6 – 3 – 2013، بشأن وقف اجراء انتخابات مجلس النواب بجميع مراحلها.

وأشارت الجماعة إلى ضرورة الطعن علي هذا الحكم بالطرق القانونية أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك لتمحيص الأسانيد القانونية التي بنت على أساساها محكمة القضاء الإدارى حكمها كى لا يُصبح حكم القضاء الإدارى سابقة قانونية مستقرة دون عرضه على أعلى سلطة قضائية في مجلس الدولة وهى المحكمة الإدارية العليا.

وترى الجماعة الاسلامية وحزب البناء والتنمية بأنه يجب اعمال مقتضى هذا الحكم بتأجيل موعد الانتخابات إلى حين الفصل في هذا الطعن الذي لا يوقف تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري.

الرئاسة هي الجهة المختصة

ويرى الدكتور مراد علي المتحدث الرسمي لحزب الحرية والعدالة، أن رئاسة الجمهورية هي الجهة المختصة بدراسة قرار القضاء الإداري على الحكم بوقف انتخابات مجلس النواب المقرر، واتخاذ أي قرار ضده و ليس حزب الحرية و العدالة، مؤكدًا بأن الحزب لن يكون طرفًا لرفع قضية بالطعن على الحكم، لأنه يحترم حكم القضاء، ولن يضره وقف الانتخابات في شيء.

وأوضح أن تأجيل الانتخابات أو إجراءها لن يؤثر على الحزب ولابد أن نحترم القضاء، لأنه ينظر من المصلحة العليا في نهاية الأمر، ولابد أن يحترم جميع المصريين حكم القضاء الإداري، مؤكدًا بأن جميع أعضاء الحزب جاهزون لخوض الانتخابات البرلمانية في أي وقت.

الجبهة ترحب وتدافع عن موقفها

اما جبهة الإنقاذ الوطني فقد رحبت بقرار القضاء الإداري بوقف انتخابات مجلس النواب، وإحالة قانون الانتخابات برمته إلى المحكمة الدستورية العليا موضحة في بيان لها ان هذا الحكم جاء ليؤكد صحة موقف الجبهة منذ البداية بأن قانون الانتخابات قد تم إعداده بتعجل مريب في مجلس الشورى الذي يسيطر عليه الإخوان، وفي تكرار لنفس النهج الذي أتبعته الجماعة وبغض النظر عن

العوار القانوني الواضح الذي شاب ذلك القانون.

وأضافت: "ان حكم القضاء جاء ليؤكد على صحة الحجج القانونية التي استندنا لها عندما طالبنا بتأجيل الانتخابات حتى يتم الاتفاق على قانون للانتخاب تجمع عليه القوى السياسية ويضمن الاستقرار لمصر، بدلا من تكرار مسلسل الطعون في صحة القوانين التي تنظم عملية الاقتراع".

رسالة عتاب

بينما وجه الدكتور محمد البرادعي رئيس حزب "الدستور"، والمنسق العام لـ"جبهة الإنقاذ الوطني" رسالة إلى كل من انتقد مقاطعة الانتخابات الرئاسية ولجنة الدستور والانتخابات البرلمانية، قائلا: "احترامنا لمفهوم دولة القانون هو من احترامنا لأنفسنا وللوطن".

سيكون من الحصافة السياسية لحزب الحرية والعدالة قبول الحكم لأنه سيسمح لهم بإظهار القليل من رحابة الصدر تجاه القضاء

وقال محمد البرادعي تعليقا له على الحكم القضائي بوقف انتخابات مجلس النواب على حسابه الشخصي بموقع التواصل الاجتماعي تويتر إن الجهل والعبث بجوهر دولة القانون مثل اصدار الإعلان الدستوري، وتمرير االدستور، وإصدار قانون الانتخابات من سمات الدولة الفاشية.

الحكم إثبات لتحذير النور للرئيس

في حين أشاد نادر بكار المتحدث الرسمي لحزب النور السلفي بحكم القضاء الإداري بتأجيل الانتخابات البرلمانية وإعادة قانون الانتخابات إلى المحكمة الدستورية أخرى للوقوف على مدى دستوريته.

وقال بكار عبر تغريده له على موقع – تويتر – "حكم القضاء الإداري يثبت ما حذرنا منه الرئيس خلال جلسة الحوار الوطني من احتمال حل البرلمان المقبل فلا داعي لاستعجال يكلف الوطن".

رؤية صحيفة الجارديان للحكم(13)

فيما علقت صحيفة (الجارديان) البريطانية على قرار القضاء المصري بشأن تأجيل الانتخابات البرلمانية، التي كانت مهددة في شرعيتها بسبب مقاطعة المعارضة لها، يهدد بتصاعد الاحباط في بلد تعيش استقطابا حادا في الوقت الذي تشهد فيه عدة مدن مصرية للمرة الثانية اضطرابات ومصادمات دامية.

وقالت الجارديان إن قرار القضاء الاداري المصري بالرجوع إلى المحكمة الدستورية، يخلق المزيد من الغموض لان رد فعل الإخوان المسلمين سيظل غير واضح، إذا ما قامت المحكمة الدستورية العليا بتغيير قانون الانتخاب الجديد والفترة الزمنية التي سيستغرقها هذا التأجيل.

ونقلت الصحيفة عن زياد العلي، الفقيه الدستوري المصري وأحد كبار الاستشاريين بالمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية: أن الخطورة أن تتسبب هذه الخطوة في مباراة لكرة المضرب "بينج بونج"، والتي يتراوح فيها القانون ذهابا وإيابا بين مجلس الشورى والمحكمة الدستورية العليا، حيث يمكن أن يستغرق الامر على أقل تقدير شهرين.

وقال نادر عمران المتحدث باسم حزب الحرية و العدالة (الذراع السياسي للاخوان المسلمين والذي يسيطر على مجلس الشوري) للجارديان، إن الحزب لن يتحدى قرار المحكمة الدستورية "نحن نحترمه ولكننا سنستأنف".

وصرح ياسر الشيمي المحلل السياسي المصري لمجموعة الأزمات الدولية بأنه سيكون من الحصافة السياسية لحزب الحرية والعدالة قبول الحكم لأنه سيسمح لهم بإظهار القليل من رحابة الصدر تجاه القضاء..كما سيسمح لهم بدعم مزاعمهم بأنهم سيجرون انتخابات حرة ونزيهة.

المراجع:

(1) موقع البيان
http://www.albayan.ae/one - world/arabs/2013 - 02 - 27 - 1.1831569

(2) نشر هذا التقرير تحت عنوان: Egyptian politics Grim tidings في الايكونوميست.

(3) تحقيق تحت عنوان انتخابات مجلس النواب بين المقاطعة والمشاركة بموقع اخبار مصر

(4) وكالة انباء الشرق الاوسط (أ ش أ).

(5) جريدة المصري اليوم.

(6) تصريح للبيان.

(7) تصريح خاص لجريدة المصري اليوم.

(8) تصريح خاص لموقع اخبار مصر.
http: / /www.egynews.net /wps /portal / reportages?params=215155

(9) المصدر : موقع البيان
http://www.albayan.ae/one - world/arabs/2013 - 02 - 27 - 1.1831569

(10) المصدر : اخبار مصر تقرير اعدته سماء المناوى
http//:www.egynews.net/wps/portal/reports?params=216777

(11) في تصريح لوكالة انباء رويترز.

(12) في تصريح خاص لموقع اخبار مصر.

(13) تقرير منشور بموقع الدستور منقول عن وكالة انباء الشرق الاوسط، مترجم من صحيفة الجارديان الامريكية بتاريخ 7مارس 2013.